يتضمّن مفهوم المقاومة بالعنف سلسلة طويلة من الافعال، تتدرج من استخدام الصفعة واللكمة، مروراً بكل أنواع الاسلحة التقليدية، وانتهاء بأسلحة الدمار الشامل، فان مفهوم المقاومة المدنية، أو المقاومة باللاعنف، يتضمّن انماطاً فرعية كثيرة، تتدرج، بدورها، من مجرد النظر الى الخصم شذراً، كتعبير عن الاحتقار، أو تعليق شارة معيّنة في مكان ظاهر على الملابس، مروراً برفع الاعلام والشعارات والقاء الخطب في الجموع، وانتهاء بحالة العصيان المدني الشامل.

ومن الناحية العملية، تنمّ متابعة الخبرات التاريخية لتجارب المقاومة المدنية عن ان هذا النمط يستخدم في أكثر من سياق، فبعض أشكاله يقع في اطار العمل على تحقيق مطالب محدودة (كاضراب عمّال احد المصانع بهدف تحسين أجورهم، أو خفض ساعات العمل)، وبعضها يقع في اطار الرغبة في اجراء تغيير شامل للنظام الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، داخل دولة معيّنة (كالثورة الايرانية التي أسقطت نظام الشاه)، وبعضها يقع بغرض تحقيق تغيير في جانب محدّد دون التغيير الشامل (كسعي جماعات الحقوق المدنية للسود في المجتمع الاميركي وازالة التفرقة العنصرية). وقد تتبنّى قيادة شعبية ذات مواصفات خاصة المقاومة المدنية، بمختلف أشكالها، كمبدأ لمقاومة الاستعمار، وتحقيق الخلاص والاستقلال والتحرر الوطني. ولعلّ أشهر أمثلة هذا النموذج، في النصف الاول من القرن العشرين، قيادة المهاتما غاندي، الذي أثرى هذا المبدأ، من حيث النظرية والتطبيق في الهند.

المقاطعة

يقصد بها الامتناع عن التعامل اجتماعياً، أو اقتصادياً، أو سياسياً، مع جماعة، أو سلطة، لابراز السخط وعدم الرضى وتحقيق مطالب معيّنة. ويشار اليها، احياناً، بـ «عدم التعاون». وفي المجال السياسي، تعدّ المقاطعة احد أسلحة العصيان المدني. وقد برز المظهر السياسي للمقاطعة منذ أواخر القرن التاسع عشر، إبّان حركة تحرير ايرلندا ضد السيطرة الانكليزية. وبدأت بامتناع الفلاحين عن التعامل مع وكيل احد اللوردات الانكليز من اصحاب الاقطاعات الزراعية في ايرلندا. ومنذ ذلك التاريخ، عرفت المقاطعة في اللغات الاوروبية باسم boycott وهو اسم ذلك الوكيل الانكليزي[1]. والمقاطعة قد تكون ضد دولة بأكملها؛ كما قد تتمّ على نطاق أضيق بكثير. ومن التجارب العربية المبكرة لاستخدام المقاطعة ضد القوى الاستعمارية، القرار الذي اتخذته لجنة الوفد المصرية، التي أسست، فيما بعد، حزب الوفد المصري المعروف. وقد جاء في القرار: «يجب على كل مصري ان يقطع العلاقات الاجتماعية مع الانكليز. والغرض منه ان يشعر الانكليز بعزلتهم عن جميع عناصر الأمة. وعلى المصريين ان يسحبوا ودائعهم من المصارف الانكليزية. وعلى التاجر المصري ان يحتّم على عملائه في الخارج ان لا يشحنوا بضائعهم [في] سفن انكليزية. ويجب تفضيل المصنوعات الوطنية، ومقاطعة التجار الانكليز تماماً. وعلى الأهالي تجاهل وجود الموظفين الانكليز، وان يرفعوا أعمالهم الى الموظفين المصريين»[2]. وتعدّ المقاطعة الفلسطينية للتعامل مع السلطة البريطانية إبّان ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩ من أبرز الامثلة على تجربة المقاومة الفلسطينية الممتدة للاستعمار الغربي ـ الصهيوني. كذلك، فان الحركة الصهيونية أقدمت على شكل من المقاطعة للتعامل مع الجانب العربي الفلسطيني، وذلك في سياق مسعاها الرامي الى تطبيق ما عرف بمبدأ «العمل العبري»، منذ مطلع الثلاثينات.

تستخدم المقاطعة، أيضاً، في مستويات التعامل الداخلي في المجتمع، كوسيلة لضرب المحتكرين لسلعة معيّنة، وذلك بالامتناع عن استخدامها، أو عن شرائها. وعلى المستوى الدولي، تعدّ